الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/37/527
18 October 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (ى) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : المستوطنات البشرية

السنة الدولية لايواء المشرّدين

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا ـ مقدمة	١ ـ ٣	٢
ثانيا ـ موجز المشاكل والمسائل التي يجب معالجتها	٤ ـ ٧	٣
ثالثا ـ القيود القائمة والفرص المتاحة لاتخاذ التدابير	٨ ـ ١٤	٤
ألف ـ الأرض وملكيتها	٩	٤
باء ـ العوامل المؤسسية	١٠	٥
جيم ـ الاطار القانوني والادارى	١١	٥
دال ـ العوامل المالية	١٢	٥
هاء ـ مواد وأساليب البناء المنخفضة التكلفة	١٣ ـ ١٤	٥
رابعا ـ المأوى والتنمية الاقتصادية	١٥ ـ ٢٠	٦
خامسا ـ مقاصد السنة الدولية لايواء المشردين وأهدافها	٢١ ـ ٢٨	٨
سادسا ـ مبادئ توجيهية للعمل الوطني والدولي	٢٩ ـ ٤٥	٩
ألف ـ مبادئ توجيهية للعمل على الصعيد الوطني	٢٩ ـ ٣٨	٩
باء ـ مبادئ توجيهية للعمل على الصعيد الاقليمي	٣٩ ـ ٤١	١١
جيم ـ مبادئ توجيهية للعمل على الصعيد الدولي	٤٢ ـ ٤٥	١٢
سابعا ـ دور اللجنة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٤٦ ـ ٤٨	١٤

82-27065

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والثلاثين ، بموجب قرارها ٣٦/٧١ ، من حيث المبدأ ، ان تسمي سنة ١٩٨٧ السنة الدولية لايواء المشردين ، على أن يكون مفهوما أنه سيتم الامتثال لمعايير تمويل وتنظيم السنوات الدولية المحددة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٦٧ . ورجت من المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) اعداد اقتراح يتضمن برنامجا محددا للتدابير والأنشطة المزمع أن يضطلع بها قبل بدء السنة الدولية لايواء المشردين وفي أثنائها ، وتقديم تقرير عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة المستوطنات البشرية . ورجت من الأمين العام أن يعد ، على أساس ذلك الاقتراح تقريرا عن المسائل التنظيمية المتعلقة بعقد سنة دولية لايواء المشردين في عام ١٩٨٧ ، بما في ذلك مسألة توافر التبرعات ، ليقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ١٩٨٢ .

٢ - وعملا بهذا القرار ، قدم المدير التنفيذي تقريرا (HS/C/5/5) الى الدورة الخامسة للجنة المستوطنات البشرية . واستعرضت اللجنة هذا التقرير بتفصيل (١) واعتمدت القرار ١٤/٥ (٢) الذي قامت فيه بجملة أمور من بينها أن رحبت باقتراحات المدير التنفيذي بشأن الأهداف والاستراتيجيات والمعايير وأيدتها ، وكذلك بالمبادئ التوجيهية للتدابير الوطنية والاقليمية والدولية ، الواردة في تقريره ، رهنا بتعليقاتها وبالاستعراضات السنوية ، وأحاطت علما بالترتيبات المؤسسية والادارية المقترحة من قبل المدير التنفيذي بوصفها طريقة فعالة من حيث التكلفة لتنظيم الأنشطة وتنسيقها قبل السنة الدولية لايواء المشردين وأثناءها . وأوصت اللجنة الجمعية العامة عندئذ بأن تعتمد مشروع قرار تقوم فيه بجملة أمور من بينها ما يلي :

(أ) اعلان سنة ١٩٨٧ السنة الدولية لايواء المشردين ؛

(ب) تأييد الأهداف والاستراتيجيات والمعايير والمبادئ التوجيهية ، رهنا بتعليقات لجنة المستوطنات البشرية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ورهنا بالاستعراضات السنوية ؛

(ج) تعيين لجنة المستوطنات البشرية بوصفها هيئة الأمم المتحدة الحكومية الدولية المسؤولة عن تنظيم السنة ؛

(د) تعيين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل بوصفه أمانة السنة والوكالة الرئيسية لتنسيق البرامج والأنشطة ذات الصلة في المنظمات والوكالات المعنية الأخرى .

٣ - ونظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٢ في تقرير المدير التنفيذي (HS/C/5/5) . وأيد المجلس في قراره ١٩٨٢/٤٦ باء التوصيات المقدمة من لجنة المستوطنات البشرية في قرارها ١٤/٥ الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، على أن يكون مفهوما أنه سيتم الامتثال لمعايير تمويل وتنظيم السنوات الدولية . وحث المجلس على تعديل

الاقتراحات المتعلقة ببرنامج محدد للتدابير والأنشطة التي يضطلع بها قبل بدء السنة الدولية لايواء المشردين وخلالها وفقا لتوافر التبرعات ، وحث كذلك على أن يكون الاتجاه الرئيسي للبرنامج المحدد للتدابير والأنشطة التي يضطلع بها قبل بدء السنة وخلالها مركزا على المستويين الوطني والمحلي . وناشد تقديم الدعم المالي وغير ذلك من أشكال الدعم المناسب لبرنامج السنة الدولية لايواء المشردين . وأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمين العام ، في مقرره ١٩٨٢/١٥٤ ، بأن يحيل الى الجمعية العامة مباشرة تقريره عن الاثار المالية والتنظيمية المترتبة على عقد السنة الدولية لايواء المشردين .

ثانيا - موجز المشاكل والمسائل التي يجب معالجتها

٤ - ان مسألة الاسكان الملائم مسألة معترف بها عالميا بوصفها أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في صحة الانسان ورفاهة ، وقد دعت توصيات عديدة من توصيات الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي انعقد بفانكوفر في الفترة من ٣١ ايار/مايو الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ الى اتخاذ تدابير وطنية خاصة في هذا القطاع (٣) وقد أشارت جميع المؤتمرات والمحافل الدولية اللاحقة والنتائج وبرامج العمل الناشئة عنها ، الى المأوى والمستوطنات البشرية بوصفهما مجال عمل رئيسي في ميدان التنمية الوطنية والتعاون الدولي مع التأكيد بشكل خاص وفي أحوال كثيرة على احتياجات الفقراء (٤) .

٥ - غير أنه على الرغم من التوصيات العديدة والجهود الوطنية والدولية المستمرة منذ مؤتمر المستوطنات البشرية لعام ١٩٧٦ ، فان الأحوال اليوم عامة في مجال المأوى وما اتصل بذلك من هياكل أساسية وخدمات للملايين من الأسر الفقيرة في العالم النامي ولعدد كبير من الأسر في العديد من البلدان المتقدمة النمو مازالت تتدهور . فنرى على سبيل المثال ما يلي :

(أ) ان بعض الأسر تفتقر كلية الى المأوى وهي حقا مشردة ، في حين تجد البقية مأوى في ظروف من القذارة والاكتظاظ تهدد بشكل خطير صحتهم الجسدية والعقلية ؛

(ب) ونظرا لاجتماع آثار المأوى غير الملائم وعدم توافر المياه المأمونة وشبكات تصريف المياه الأساسية والمرافق الصحية ، فسوف تظل الأسر تعاني من ارتفاع معدلات وفيات الأطفال ومن انخفاض متوسط العمر المتوقع وارتفاع معدل الاصابة بالأمراض ؛

(ج) ويفتقر معظم الأسر الى الأمن في مجال ملكية الأرض ؛ وعلاوة على ذلك تبنى مآويهم ، بصفة عامة ، على أراض حدية غالبا ما تكون سهلة التأثر بالكوارث الطبيعية كالفيضانات والانهيالات وغير ذلك من مصادر الخطر في مجالي البيئة والحرائق ؛

(د) ولا تتمتع هذه الأسر بمرافق النقل العمومي ، وذلك اما لأن هذه المرافق لا تصل الى حيها أو لأن تكلفتها مرتفعة ارتفاعا مفرطا ، ومن ثم فهي لا تتمتع الا قليلا بالمرافق الصحية وبالخدمات التعليمية والاجتماعية ، أو لا تتمتع بها اطلاقا ؛

(هـ) وتفتقر الأسر التي تعيش في الاحياء الفقيرة والمستقطنات الى مواد البناء الرخيصة ويفتقر العديد منها أيضا الى المهارات التقنية والتنظيمية اللازمة للقيام بأى شيء آخر سوى ادخال تحسينات حدية على مأواه ومستوطناته .

٦ - وما هو مسلم به عموما أن هذه المآوى وظروف عيش الفقراء والمحرومين لا ينبغي تركها تتدهور أكثر من ذلك . والواضح أن الأمر يحتاج الى بذل جهود جديدة وايجاد أفكار جديدة واستنباط طرق جديدة ووضع سياسات جديدة ، وأن الأمر يحتاج أيضا الى التركيز على سنة دولية لتشجيع هذه الجهود والأفكار والأساليب والسياسات ولاختيارها وتطبيقها . وتمس بشكل متزايد الى أن تعطى ، من خلال مثل هذه السنة الدولية ، أولوية والتزام سياسيان مجددان لتحسين مأوى واحياء الفقراء والمحرومين ؛ والى تعزيز المعارف والخبرات المكتسبة منذ مؤتمر المستوطنات البشرية لعام ١٩٧٦ والى مراعاة العوامل الجديدة التي ظهرت منذ ذلك الحين ؛ والى استنباط واثبات منهجيات جديدة وطرق عملية كأساس للسياسات والبرامج الوطنية الجديدة . والفرصة مناسبة الآن وقد مرت عشرة أعوام على انعقاد ذلك المؤتمر ، لجرد ما أنجز ولوضع التوجيهات للمستقبل .

٧ - وفي حين أن هذه بعض الظروف والمشاكل المحددة التي يجب معالجتها قبل السنة الدولية وخلالها فهي أيضا مظاهر لمشاكل أكبر تعرقل الجهود الحالية المبذولة لتحسين المأوى والمستوطنات للفقراء في الأرياف والمدن . وما لم يتم التطرق الى هذه القيود أيضا ، فمن المستبعد أن توفق الجهود التي ستبذل في المستقبل لتحسين الوضع بالنسبة لأغلبية الفقراء والمحرومين .

ثالثا - القيود القائمة والفرص المتاحة لاتخاذ التدابير

٨ - على الرغم من أن الظروف تختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر ، يمكن تحديد بعض القيود والفرص الرئيسية المتعلقة بتحسين مأوى واحياء الفقراء والمحرومين ، وذلك كالاتي(٥) :

ألف - الأرض وملكيتها

٩ - لا يملك العديد من الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة وفي المستقطنات ، وما لا يقل عن ثلث سكان الأرياف ، الأرض التي يشغلونها ، وليس لديهم الا أمل ضئيل في حيازتها وغالبا ما يتعلق المشكل بنقص في الأراضي المتاحة وليس بمسائل السعر والعوامل المؤسسية كتركيز الملكية والملكيات المندمجة والنظم القانونية المعقدة والشروط غير الواقعية للحجم والحيازة . وليس للجماعات المنخفضة الدخل ، التي لا يمكنها الحصول على الأرض بأسعار تكون في متناولها ، أو التي لا يكون لديها على الأقل قدر معين من الأمن في مجال ملكية الأرض التي تحتلها ، الا قدر ضئيل من الحفز لاستثمار وقتها وموارد ها المحدودة في تحسين مأواها وأحيائها .

باء - العوامل المؤسسية

١٠ - تفتقر بلدان عديدة الى المؤسسات الملائمة والترتيبات المؤسسية الفعالة داخل مختلف مستويات الحكومات وفيما بينها . وتكاد تكون الاحتياجات والمشاكل في جميع الأحوال أكبر من الموارد المتاحة لهذه السلطات الحكومية ، وخاصة السلطات المحلية وحكومات الدول التي غالبا ما تفتقر الى القدرة والأساس التمويلي الكافي لمجرد ابقاء الهياكل الأساسية والخدمات القائمة ، فضلا عن تمويل وتنفيذ برامج المأوى الرئيسية أو برامج رفع مستوى السكان . وتفتقر سلطات عديدة حتى للخرائط الرسمية المناسبة لمستوطناتها والتي هي لازمة لضمان فعالية برامج استخدام الأرض والاسكان .

جيم - الاطار القانوني والاداري

١١ - تمثل القوانين المحلية والمعايير القائمة في بلدان عديدة في مجال التخطيط والبناء عائقا أمام اشباع احتياجات الفقراء وتحسين المأوى وما اتصل بذلك من هياكل أساسية . فهذه القوانين المحلية والمعايير تتسبب الى حد ما ، في جعل الاحياء الفقيرة والمستقطنات أمرا لا مفر منه . وتؤدى المعايير غير المناسبة الى ارتفاع تكاليف وأسعار الوحدات ، وهي لا تكتفي بجعل الاسكان التقليدى صعب المنال بالنسبة لأغلبية السكان ، بل انها تخلق أيضا طلبا من جانب الجماعات المتوسطة الدخل على الاسكان " المنخفض التكلفة " . وهكذا فان الجماعات المتوسطة الدخل تحل محل الجماعات المنخفضة الدخل التي كانت هي المقصودة بالافادة في الواقع .

دال - العوامل المالية

١٢ - ان برامج الرهن التقليدى المستخدمة في تمويل الاسكان المنخفض التكلفة تتجاوز في أغلبية الحالات امكانيات الجماعات المنخفضة الدخل . ويرجع ذلك أساسا الى متطلبات الأهلية وشروط الاقراض غير الواقعية ، ويصدق بشكل خاص على قطاع الاسكان غير الرسمي والمستقطنات والمساكن الريفية التقليدية . فهنا تؤدى قلة الضمان الاحتياطي ، وعدم استقرار نظام ملكية الأرض وانخفاض مستوى الدخل وعدم انتظامه ، مقرونة بالحواجز الثقافية والاعلامية ، الى الحيلولة دون استخدام التمويل التقليدى .

هاء - مواد وأساليب البناء المنخفضة التكلفة

١٣ - ان برامج البحث التطبيقي والتنمية الحديثة ، تجعل من غير الضرورى ومن غير المستصوب الآن مواصلة استخدام التقنيات كثيفة رأس المال الغالية في ميدان بناء المساكن وتوفير الخدمات للمستوطنات .

وليس من شأن استيراد مواد البناء والاعتماد على التكنولوجيات غير الملائمة أن تكون عبئا كبيرا فحسب على الموارد الوطنية المحدودة ، وانما هي لا تعود الا نادرا بالنفع على أفقر قطاعات السكان . وبالاضافة الى ذلك ، كثيرا ما تمثل هذه التكنولوجيات مصدر تلوث بيئي ودرجة عالية من تبديد الطاقة وستجني البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء فوائد من وراء استكشاف الموارد المتاحة محليا وتطبيق التكنولوجيات التقليدية المكيفة والابداع المحض على مشاكل الاسكان والمستوطنات .

١٤ - وهناك مشكل رئيسي يتمثل في أنه لا يمكن تحقيق أى تحسين اجمالي دائم في مأوى الفقراء ومستوطناتهم دون اتخاذ تدابير لزيادة توفير فرص العمل والدخل الحقيقي . فيجب بناء على ذلك ربط برامج الاسكان والمستوطنات بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والاقليمية وادماجها فيها عوضا عن أن تظل ، نوعا ما ، انجازات قطاعات منعزلة تقوم وكالات مستقلة على نطاق واسع بتنفيذها .

رابعا - المأوى والتنمية الاقتصادية

١٥ - لانعدام المأوى الملائم والهياكل الأساسية والخدمات الملائمة آثار حتمية على التعليم والصحة والرفاه العام ، وكذلك على العمالة والانتاجية عموما والتنمية الاقتصادية . ولا بد ، علاوة على ذلك ، أن تكون المستوطنات البشرية قادرة على الاستجابة على نحو ايجابي وسريع ومرن لطلبات التنمية . وما لم يوفر مأوى لائق وفي متناول الجميع في نفس الوقت الذى توفر فيه فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم ، ففي امكان ظروف العيش السائدة والتي غالبا ما تصير من سيء الى أسوأ والتي نجدها في معظم الأحياء الفقيرة والمستقطنات بالمستوطنات الريفية أن تضعف أساس الجهود الانمائية الأخرى وأهدافها .

١٦ - ولا يجب فحسب ،ربط سياسات المأوى والمستوطنات بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة وادماجها فيها لكي ينجح هذان النوعان من السياسات ، وانما يجب أيضا أن تساهم أنشطة المأوى والمستوطنات في بلوغ هذه الأهداف ومما يلزم ضمنا لبلوغ أية أهداف من أهداف التنمية الاقتصادية ، تطوير الهياكل الأساسية المادية (شبكات المرافق ، والطرقات ، والجسور ، والموانئ والمطارات) وغير ذلك من أشغال الهندسة المدنية (السدود ،والمحطات الكهربائية - المائية ، ومشاريع الرى) ، والمباني (المنشآت الصناعية والتجارية ، والمدارس والمستشفيات ، فضلا عن الاسكان) . وهذه كلها من نواتج قطاع البناء ، ونجد الآن عددا متزايدا من خطط التنمية يسلم فيه بالأهمية الحاسمة التي تكتسبها صناعة البناء في عملية التنمية الوطنية .

١٧ - غير أن ما لا يدرك في جميع الأحوال هو أن نشاط البناء في حد ذاته يمكن أن يلعب دورا كبيرا في تحقيق الأهداف الانمائية المنشودة . فالاستثمار المباشر في البناء يخلق دخلا وعمالة ،

ويعود فورا بفوائد على أولئك الذين يشغلون ، وعلى أولئك الذين سيكونون المستفيدين من الناتج النهائي . وللاستثمار في نشاط البناء ، بالاضافة الى ذلك ، آثار مضاعفة كبيرة ، وفي امكانه أن يخلق زيادات كبيرة في الانتاج والعمالة والدخل والادخار والاستثمار في بقية قطاعات الاقتصاد وفضلا عن ذلك ، فان من الواضح أن الأثر المضاعف الاجمالي للاستثمار في مجال البناء سيكون أكبر لو شجعت أساليب البناء المختارة لاستخدام الموارد المحلية .

١٨ - ومن المقرر أن تتم السنة الدولية لايواء المشردين في النصف الأخير من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الذى توفر الاستراتيجية الانمائية الدولية من أجله اطارا اجماليا للأهداف والأغراض والاستراتيجيات الانمائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية الى القضاء المبكر على الفقر والتبعية والى تعزيز كرامة الانسان ورفاه مجموع السكان . وتنص الاستراتيجية الانمائية الدولية التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، بوضوح ، على عدة أمور من بينها ما يلي : " تضع البلدان النامية سياسات لتوفير المأوى الضرورى والهياكل الأساسية . ولتحقيق هذه الغاية والاستفادة من الأثر المضاعف الذى يترتب على الاستثمار في ميدان المستوطنات البشرية ، تقوم البلدان بتطوير صناعة التشييد فيها ، ولا سيما فيما يتعلق بالاسكان المنخفض التكلفة ، ودعم مؤسسات التمويل المتصلة بهذا الموضوع ، وحفز البحث ، ونشر النتائج المتعلقة بالأساليب الفعالة للتشييد والتصميم والتكنولوجيا المنخفضة التكلفة اللازمة للهياكل الأساسية ومواد البناء المحلية وحماية البيئة " (القرار ٣٦/٥٦ ، المرفق ، الفقرة ١٦٠) .

١٩ - ومن شأن الأنشطة المضطلع بها قبل السنة الدولية وخلالها أن تساهم ليس فقط في تحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، وانما أيضا في تحقيق أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . ومن شأنها ، بالاضافة الى ذلك ، أن توفر أساسا وحلولا بديلة عملية لايجاد سياسات وبرامج وطنية جديدة لتحسين المأوى ومجتمعات الفقراء والمحرومين .

٢٠ - وسوف يبذل ، بناء على ذلك ، مجهود خاص قبل السنة الدولية وخلالها للنظر بتفصيل في صلات برامج الاسكان والمستوطنات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهماتها فيها ، لتقييم أثارها في مجال السياسات ولتوفير أساس أفضل من الأساس القائم في الوقت الحاضر لوضع سياسات وترتيبات مؤسسية تعزز برامج الاسكان والمستوطنات على حد سواء ، هذا من جهة ، ولتعزيز سياسات وخطط التنمية الاقتصادية من جهة أخرى . وعند وضع الأهداف والاستراتيجيات والمعايير والمبادئ التوجيهية للتدابير على الصعيدين الوطني والدولي ، أوليت عناية خاصة لكون أنه لا بد من مواصلة السياسات والبرامج لتوفير وتحسين المأوى وما اتصل بذلك من هياكل أساسية وخدمات للفقراء والمحرومين بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الانمائية الوطنية عموما .

خامسا - مقاصد السنة الدولية لايواء المشردين وأهدافها

٢١ - ان المقصد من السنة الدولية لايواء المشردين هو تحسين مأوى وأحياء بعض الفقراء والمحرومين بحلول عام ١٩٨٧ ، وبيان طرق تحسين مأوى وأحياء جميع الفقراء والمحرومين بحلول عام ٢٠٠٠ .

٢٢ - ولذلك ، تدعو الحاجة الى التركيز على الأهداف الرئيسية التالية :

(أ) ضمان منح الأولوية السياسية المجددة لتحسين مأوى وأحياء الفقراء والمحرومين والالتزام السياسي المحدد بذلك ؛

(ب) تدعيم المعارف الجديدة والتجارب العملية المكتسبة منذ انعقاد مؤتمر المستوطنات البشرية في عام ١٩٧٦ بحيث تتوفر لدى صانعي السياسة ومديري المشاريع مجموعة كاملة من البدائل التنفيذية لتحسين المأوى وأحياء الفقراء والمحرومين ؛

(ج) استحداث وبيان نهج وأساليب جديدة كأساس للسياسات والبرامج الوطنية الجديدة لتحسين المأوى وأحياء الفقراء والمحرومين بحلول عام ٢٠٠٠ .

٢٣ - ولتحقيق هذه الأهداف ، تحث الدول الأعضاء على ما يلي :

(أ) استعراض وتقييم حاجات الفقراء وطموحاتهم فيما يتعلق بالمساكن التي توفر الأمن والحماية من العناصر الطبيعية والأمراض ؛

(ب) اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج جديدة ومبتكرة تتعلق بالمستوطنات البشرية ؛

(ج) استحداث وتنفيذ مشاريع ارشادية وبرامج تدريبية محددة ؛

(د) استحداث أو تدعيم القوانين والترتيبات المؤسسية والقدرات الادارية الملائمة في ميدان المستوطنات البشرية ؛

(هـ) تدعيم قدرات الفقراء والمحرومين على المشاركة في تحديد بيئتهم الحياتية وذلك ، مثلا ،عن طريق تحسين فرص الوصول الى الادارة والخدمات الأساسية ؛

(و) وضع وتوزيع المعلومات الموجهة نحو العمل ؛

(ز) توفير الموارد اللازمة داخل البلدان وكذلك عن طريق التعاون التقني مع البلدان النامية وفيما بينها .

٢٤ - ينبغي أن يؤدى البرنامج المحدد للتدابير والأنشطة المتعلقة بالسنة الدولية الى ما يلي :

(أ) تنفيذ عدد كبير من مشاريع المأوى الارشادية في اماكن متعددة من العالم ؛

(ب) وضع استراتيجيات مأوى وطنية واقعية تقوم على أساس نهج وأساليب ابتكارية يجرى اختبارها عن طريق مشاريع مأوى ارشادية ؛

(ج) وضع استراتيجية مأوى عالمية دعما لاستراتيجيات المأوى الوطنية .

٢٥ - وستتسم السنة الدولية لايواء المشردين بطابع مميز حيث يراد أن يكون جزء كبير من الناتج ملموسا وقابلا للقياس وذا أثر مفيد فورى على ظروف معيشة بعض الفقراء والمحرومين . وهناك هدف أدنى يتمثل في أن تكون أكثرية الدول الاعضاء قد قامت ،بحلول عام ١٩٨٧ بتنفيذ مشروع مأوى ارشادى ذى شأن على الاقل ،يؤدى الى تحسين مأوى وأحياء بعض الفقراء والمحرومين كل في بلده .

٢٦ - وقد تنطوى تلك المشاريع الارشادية على مشاريع موجودة ، أو على توسيع نطاق المشاريع الموجودة ،بدرجة كبيرة ، أو على مشاريع جديدة . وستطرق ، على سبيل المثال ، مسائل مثل توفير وحدات المأوى الاساسية أو تحسينها ؛ وخلق العمالة في القطاع غير الرسمي ؛ وتسهيل فرص الوصول الى الاراضي ، والمياه ، وخدمات الاصحاح والخدمات الصحية والتعليمية ، ووضع تدابير تشريعية وتنظيمية ومالية لفائدة الفقراء والمحرومين ، وتشجيع مواد البناء المحلية وتقنيات البناء ؛ وتشجيع المشاركة الجماهيرية في تخطيط المستوطنات ، وتطويرها وادارتها ؛ ووضع تدابير تدريبية لرفع مستوى عمل المقاولة والعمل التعاوني اللذين يقوم بهما الفقراء والمحرومين أنفسهم .

٢٧ - وينبغي اتمام كل المشاريع الارشادية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وتقييمها بحلول ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٧ بحيث يمكن نشر النتائج واستعراضها خلال السنة الدولية . وسيطلب من المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ومن وكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الاطراف أن تدعم المشاريع الارشادية ويمكن ايضا توفير مبالغ محدودة لهذا الغرض من ميزانية السنة الدولية اذا وردت تبرعات كافية .

٢٨ - وستوفر مشاريع المأوى الارشادية الأساس لاعادة النظر في السياسات الوطنية الحالية وتحسينها ولوضع استراتيجيات مأوى وطنية ، ودعمها باستراتيجية مأوى عالمية للتعجيل بوضع برامج لرفع مستوى مأوى الفقراء والمحرومين وتحسينها حتى عام ٢٠٠٠ . وينبغي البدء في وضع مثل تلك الاستراتيجيات أثناء السنة الدولية ذاتها .

سادسا - مبادئ توجيهية للعمل الوطني والدولي

ألف - مبادئ توجيهية للعمل على الصعيد الوطني

٢٩ - ينبغي أن يتركز العمل اساسا ، قبل السنة الدولية ، وأثناءها وبعدها ، على الصعيد الوطني .

٣٠ - ويتعين على الحكومات المعنية أن تقيّم الحالة وحاجات الفقراء والمحرومين من المأوى ،ثم تقوم بعد ذلك بتحسين الحالة وذلك عن طريق :

(أ) استعراض وتعديل السياسات والبرامج الحالية ، مع منح الأولوية لتوفير المأوى حيث يعد ذلك جزءا اساسيا من التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ب) استحداث وتدعيم القوانين المتصلة بالموضوع وذلك لتحسين فرص وصول الفقراء والمحرومين ، مثلا الى مأوى لائق يكون في متناولهم ، حيث يعد ذلك حقا اساسيا ؛

(ج) استحداث وتدعيم القدرات الادارية والتنظيمية ذات الصلة ، وخاصة على الصعيدين الوطني الفرعي والمحلي ؛

(د) استحداث وتنفيذ مشاريع مأوى ارشادية ؛

(هـ) القيام ببرامج واسعة النطاق للبحث التطبيقي ودعمها ؛

(و) تطوير المعلومات ونشرها ؛

(ز) توليد الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة ؛

(ح) ضمان المشاركة الجماهيرية الفعالة .

٣١ - وينبغي لدى استعراض السياسات والبرامج والقوانين الوطنية ، منح أولوية الاهتمام للحاجة الى التوزيع المنصف والعادل للأراضي ، فضلا عن الحاجة الى تحسين أو تعديل قوانين البناء وتنظيماته والآليات الملائمة الأخرى وذلك لزيادة عدد المساكن المنخفضة التكلفة والسهلة المنال ولتيسير بنائها .

٣٢ - وينبغي أن تركز مشاريع المأوى الارشادية وبرامج المأوى على تعزيز قدرة الفقراء والمحرومين على المشاركة في بناء وتحسين مأواهم وأحيائهم . ومن المفروض ان تؤدى مشاريع المأوى الارشادية تلك الى بعض النتائج المباشرة الملموسة بحلول عام ١٩٨٧ .

٣٣ - وينبغي أن تضطلع الحكومات بتشجيع أنشطة في ميدان الاعلام المتعلق بالمستوطنات البشرية تقصد زيادة وعي الجماهير والحث على العمل وينبغي ان تركز الانشطة الاعلامية على تيسير مشاركة الفقراء في الجهود المبذولة لتحسين مأواهم والحصول على الخدمات الأساسية الضرورية .

٣٤ - ويتعين ، من ناحية المبدأ ، تمويل الأنشطة الوطنية عن طريق رصد وتوليد موارد على الصعيد الوطني . وينبغي أيضا استخدام المساعدة الانمائية الثنائية والمتعددة الاطراف لاستحداث وتنفيذ مشاريع المأوى الارشادية في البلدان النامية . ويمكن لهذه الاخيرة أن تستخدم نفس القنوات للحصول على مشورة الخبراء فيما يتعلق بالتخطيط والادارة ، وبناء المؤسسات وبالمجالات الأخرى ذات الصلة من مجالات العمل الوطني .

٣٥ - ان المشاركة الجماهيرية الفعالة شرط أساسي لنجاح وتأثير العمل الذى يتم القيام به قبل السنة الدولية وأثناءها وبعدها . ويمكن للحكومات أن تضطلع بالاضافة الى برامج أنشطتها أو كجزء منها ، بما يلي على وجه التحديد :

(أ) استحداث وتدعيم آليات لمشاركة السكان في عمليتي التخطيط ووضع القرار المتصلتين بمأواهم وأحيائهم ؛

(ب) استحداث طرق ووسائل مبتكرة (كاستخدام تسهيلات التسليف غير التقليدية) ، لتمكين الفقراء من الحصول على مأوى مناسب ؛

(ج) زيادة العرض وتخفيض تكلفة المجمعات السكنية الاساسية ، وتوفير قروض مرنة لبناء المساكن وتحسينها وللخدمات الاساسية مثل توفير مياه الشرب وتصريف الفضلات ؛

(د) نشر نتائج الابحاث في ميدان مواد البناء والتصميمات والتكنولوجيا الملائمة المنخفضة التكاليف ، على نطاق واسع ؛

(هـ) تعزيز وتسهيل الاتصال المتبادل بين الفقراء والسلطات الحكومية في تحسين المأوى والخدمات الاساسية .

٣٦ - ويتعين على الحكومات ، ولاسيما في البلدان النامية ، أن تضمن ، على جميع المستويات، الترتيبات المؤسسية المناسبة لتشجيع السنة الدولية ، وتعزيز اهدافها وتنسيق الانشطة المناظرة عن طريق انشاء لجان وطنية أو تعيين مراكز تنسيق للسنة .

٣٧ - وينبغي للحكومات ، ولاسيما في البلدان المتقدمة النمو التي قد تقتضي الظروف فيها بانشاء مراكز تنسيق أو لجان وطنية ، أن تركز اهتمامها على توفير المعلومات والدعم المالي وغير ذلك من الدعم ، الى البلدان النامية .

٣٨ - وينبغي ، في العمل على تعزيز أهداف السنة الدولية لايواء المشردين ، والأعمال ذات الصلة ، على الصعيد الوطني ، السعي الى التعاون التام مع الجامعات ، ومراكز البحث ، والمنظمات غير الحكومية والمجموعات التطوعية الأخرى وذلك للاستفادة من معرفتها وخبرتها على نحو كامل .

باء - مبادئ توجيهية للعمل على الصعيد الاقليمي

٣٩ - ينبغي أن يركز العمل على الصعيد الاقليمي ، أساسا ، على تيسير ودعم الانشطة الوطنية الاقليمية المتعلقة بالمشاكل والمسائل التي هي محل مصلحة مشتركة واهتمام مشترك .

٤٠ - وينبغي السعي ، الى التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها ، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، وذلك لضمان مشاركتها الكاملة والنشطة في الاعداد للسنة الدولية والاحتفال بها .

٤١ - ويتعين على اللجان الاقليمية ان تقوم بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بما يلي :

(أ) الاستعراض المتواصل لحالة وحاجات الفقراء والمحرومين بوجه عام ، كل في منطقته ؛

(ب) تنقيح أو توسيع نطاق السياسات والبرامج والمشاريع الجارية في ميدان المستوطنات البشرية ؛

(ج) تعزيز وتشجيع البحوث ونشر المعلومات ؛

(د) تشجيع وتنظيم اجتماعات وحلقات تدريبية وندوات اقليمية ذات صلة بالموضوع ؛

(هـ) المساعدة في جمع وتوفير مشورة الخبراء ، عند الطلب ، للبلدان النامية ، في مناطقها ، وذلك لاعداد وتنفيذ وتمويل انشطة وطنية منتقاة .

جيم - مبادئ توجيهية للعمل على الصعيد الدولي

٤٢ - ينبغي أن تركز الأنشطة على الصعيد الدولي ، اساسا ، على تنشيط وتيسير ودعم العمل الوطني ، خصوصا في البلدان النامية .

٤٣ - وينبغي السعي الى التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية المعنية ، بغية اشراكها الى اقصى حد ممكن في الاعداد للسنة الدولية وفي الاحتفال بها .

٤٤ - وسيطلب من مؤسسات ووحدات منظومة الامم المتحدة ، فرديا وجماعيا ، ان تتعاون مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية قصد القيام بما يلي :

(ا) الاستعراض المتواصل للحالة العامة فيما يتعلق بالمأوى ولحاجات الفقراء المتصلة بذلك ؛

(ب) تنقيح أو توسيع نطاق سياساتها وبرامجها ومشاريعها في ميدان المستوطنات البشرية ؛

(ج) المشاركة في عمليات البرمجة المشتركة ، وفي هذا السياق ، اعداد وتنفيذ مشاريع ارشادية ودورات تدريبية محددة ؛

(د) تعزيز وتشجيع البحوث ونشر المعلومات ؛

(هـ) توفير مشورة الخبراء للبلدان النامية ،عند الطلب ،فيما يتعلق باعداد وتنفيذ وتمويل انشطة وطنية منتقاة ؛

(و) تشجيع التعاون التقني مع البلدان النامية وفيما بينها في المجالات الأخرى ذات الصلة على المستويات الثنائي ، والثنائي - المتعدد الاطراف ، والمتعدد الاطراف في ميدان المستوطنات البشرية .

٤٥ - وبغية تسهيل وزيادة التنسيق الشامل للجهود المبذولة في اطار منظومة الأمم المتحدة ، ينبغي مناقشة مسألة " السنة الدولية " بصفة دورية في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات .

سابعا - دور اللجنة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٤٦ - فيما يتعلق بالسنة الدولية ، سوف تكون لجنة المستوطنات البشرية بمثابة الهيئة الحكومية الدولية المسؤولة عن تنسيق عملية تنفيذ البرنامج المحدد للتدابير والأنشطة المقرر الاضطلاع به قبل بدء " السنة " وأثناءها .

٤٧ وسوف تتناول لجنة المستوطنات البشرية مسألة " السنة الدولية " في اطار بند خاص ومستقل في جدول أعمالها . وعلى أساس التقارير المرحلية المقدمة من المدير التنفيذي فانها سوف تناقش المسائل المتصلة بهذه السنة الدولية ، وخصوصا التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المحدد للتدابير والأنشطة . ومن الممكن اجراء تلك المناقشات دون تمديد فترة دورات اللجنة الى ما يتجاوز الفترة الزمنية الحالية وهي عشرة أيام عمل ، لا في عام ١٩٨٣ فقط بل ويحتمل أيضا حتى عام ١٩٨٥ . وسوف توافي اللجنة الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بتقرير بشأن السنة الدولية .

٤٨ - ويقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بخدمة لجنة المستوطنات البشرية وهو يخدم الأمانة ومركز التنسيق فيما يتعلق بالسنة الدولية في اطار منظومة الأمم المتحدة . وترد أدناه بعض الاختصاصات والمهام المقرر ان يضطلع بها المركز :

(أ) خدمة لجنة المستوطنات البشرية ، بما في ذلك اعداد الوثائق المتعلقة بالسنة الدولية ، لما قبل الدورة وأثناءها وبعدها ؛

(ب) تنسيق عملية تنفيذ البرنامج المحدد للتدابير والأنشطة في اطار منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك اجراء مشاورات دورية مع الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات المعنية فضلا عن التعاون والتنسيق مع اللجان الاقليمية ؛

(ج) اقامة اتصال مع المنظمات الحكومية الدولية خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة ؛

(د) الاتصال مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر ؛

(هـ) تيسير وتنسيق المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لخدمة البلدان النامية ، بما في ذلك على سبيل المثال ، تحديد المجالات التي يكون العمل الوطني فيها مطلوبا للغاية ؛ وتجميع الخبرات الوطنية في هذه المجالات لدعم العمل الوطني ، ومساعدة البلدان النامية ، بناء على طلبها في اعداد برامج التدريب وغيرها من المشاريع الارشادية ؛

(و) تحديد واستكشاف الطرق والوسائل للحصول على الدعم المالي وغيره من انواع الدعم لخدمة الأنشطة الوطنية والدولية المتعلقة بالسنة الدولية وتأمين الحصول على تبرعات من أجل البرنامج ؛

(ز) اعداد ونشر المعلومات المتعلقة بالسنة الدولية بما في ذلك ، على سبيل المثال، اصدار رسالة اخبارية دورية خاصة ، وبطاقات اجمالية تحوى معلومات يمكن استخدامها مباشرة

في البرامج الوطنية والمشاريع الارشادية ، وكذلك تنظيم الحلقات الدراسية واللقاءات في الاجتماعات الاعلامية الصحفية ؛

(ح) رصد وتقييم حالة تنفيذ البرنامج المحدد للتدابير والأنشطة على أساس التقارير الواردة من الحكومات والوكالات المتخصصة وغير ذلك من الوحدات والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية . وهذا يتضمن اصدار استقصاء موجز للحالة والاحتياجات الفقراء والمحرومين فيما يتعلق بالمأوى والهياكل الاساسية والخدمات، والعمل دوريا على اصدار ملخصات تنفيذية للأنشطة خلال السنة الدولية ، وفضلا عن التقارير المرحلية السنوية العادية ، اعداد تقرير نهائي بشأن السنة الدولية يتضمن مقترحات تتعلق بما سيتخذ مستقبلا من اجراءات تؤدي الى وضع استراتيجية عالمية للمأوى حتى سنة ٢٠٠٠ .

الحواشي

(١) يمكن الاطلاع على المقتطفات ذات الصلة من نظر اللجنة في هذا البند في الوثيقة E/1982/81 ، المرفق الثاني .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ (A/37/8) ، المرفق الأول . ألف ، الصفحات ٢٢ الى ٢٥ .

(٣) انظر تقرير الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، فانكوفر ، ٣١ أيار/مايو - ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.7) ، الفصل الثاني .

(٤) وأهمها ، مؤتمر الأمم المتحدة للمياه ؛ والعقد الدولي لامدادات مياه الشرب والتصحاح ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا ؛ والمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ؛ والسنة الدولية للطفل ؛ واعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ؛ وخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لافريقيا ؛ والسنة الدولية للمعوقين ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

(٥) يرد سرد هذه النقاط بمزيد من التفصيل في تقرير المدير التنفيذي المرفوع الى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الخامسة (HS/C/5/5 ، الفقرات ١٩ الى ٢٨) .